رابعاً – السلوك الأمريكى المتوقع فى مواجهة مصر عند صعود إدارة أوباما

١– السؤال الذى يشغل ذهن الكثير من صانعى القرار والنشطاء السياسيين فى مصر، هو ما سوف يكون عليه السلوك الامريكى تجاه مصر. وضع وصياغة السؤال على هذا النحو فى اعتقادى خطأ بين، هذا لأنه يجب ان نقول ما الصياغات المحتملة للسلوك الامريكى وفق المواقف المختلفة فى ضوء العوامل الاستراتيجية والمؤسسية والسياسية والشخصية المتعددة والمختلفة، هذا كما ان المواقف الامريكية المحتملة هى مواقف فى الأساس تفاعلية مع مواقف مصرية التى بدورها ليست بالضرورة موحدة فى المزاج الاستراتيجى او تقديرات المصالح او التفاهمات المؤسسية.

إن السلوك الأمريكى المتوقع تجاه مصر، فى قول اخر، نجد لمصر دورًا مهمًا فى صياغة عملياته ومخرجاته، ولايرجع هذا – فقط – الى العوامل التفاعلية فحسب، ولكن يرجع ايضًا إلى عوامل بنائية فى العلاقة الأمريكية المصرية. ونقصد بذلك، ان مصر وامريكا فى تحركاتهما فى مواجهة بعضهما البعض يكونان مقيدين بالفرص والقيود التى تنبع من التفاعل الإقليمى. والمعضلة هنا تأتى من حالة تميع الأقاليم الاستراتيجية فى المنطقة. فمفهوم الشرق الاوسط صار له عدة معان، وحدود مختلفة. وحالة التميع الاستراتيجى فى العلاقات الإقليمية تضفى مناخًا من التوقع فى المعانى ودلالات السلوك فى المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة الهندية حتى المملكة المغربية، ومن الدول الأوربية جنوب المتوسط حتى الصومال، وهى صارت من المناطق الرئيسية التى يعمل بها الحلف الأطلنطى فى تطوره التنظيمى والقتالى والمخابراتى الجديد. بعبارة محددة، إن العلاقات المصرية الأمريكية هى علاقات متعددة، وصناع قرار عدة وموضوعات لا متناهية. وقولنا هذا لا يعنى أنه لا يمكن التوقع، بل يمكن التوقع رغم كل هذه الأغوار العميقة للشبكات والعلاقات والحالات المتغيرة بشكل سريع ومتوالٍ. ويصبح السؤال: ما نمط التوقع لمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، آخذًا كل ما ذكر فى الاعتبار؟ فى هذه السلسلة من المقالات، نبنى منطقًا جديدًا للتوقع، نطلق عليه نموذج "أنماط الوقائع غير المألوفة أو النادرة"، ويتصف النموذج بالتالى:

١– يقوم النموذج على اعتبار ان وقائع غير مألوفة بمعنى أنها غير متوقعة فى سياق التوالى لسلسلة الأحداث المتوقعة الحدوث ولها قدرة بشكل أكبر على صياغة التأثير العام للسياق او المخرجات..

٢– وهذا يرجع لعاملين أحدهما، مرتبط بقدرة الحدث غير المتوقع على إحداث تحويل غير متوقع من ردود الفعل، وثانيهما، أن الحدث النادر له طاقة فعل على خلق اضطراب وانقطاع واعادة صياغة لسلسلة الأحداث المعينة والمتوقعة..

٣– أن النموذج يقوم بإعادة التقييم المستمر للانقطاعات الجزئية والبسيطة فى التسلسل المنطقى للأحداث، هذا، على اعتبار أن القيم الغائبة فى التسلسل المنطقى تقوم بخلق بيئة من عدم التوقع..

٤- فرق بين عدم اليقين وعدم التوقع يظهر فى أن الأول ينصرف إلى نطاق من الاحتمالات.. أما الآخر فينصرف إلى نطاق من الممكنات، والفرق بين المحتمل والممكن واسع فى السياسات العامة، فنجد المحتمل يدور دائمًا فى سياق القيم الإيجابية الحاضرة ذات النسب المتدرجة لاحتمال الحدوث، بينما الممكن يدور فى إطار التساوى فى الظن بين الحالات المفترضة او غير المفترضة الحدوث فى السياق الأعم من التفاعل..

٥- هذا النموذج لا يعقد عملية التوقع بحسب، ولكن يفرض معايير مختلفة لبناء مفهوم مختلف لمعنى ومغزى سلاسل الأحداث التى تسمح بوجود فعال للأحداث غير المألوفة أو النادرة، أعتقد أنه النموذج القادر على رؤية المستقبل وتحولاته غير المتوقعة، وليس فقط كتابة الماضى، وكأنه المستقبل، لا نبحث فحسب فى كيف تتشابه، على سبيل المثال، تعيينات ادارة الرئيس كلينتون مع التعيينات الرئيسية فى إدارة الرئيس أوباما، ولكن كيف تختلف عنها وإلى أى مدى هذا الاختلاف قادر على توليد إحداث وتفاعلات غير مألوفة غير متوقعة.

٢- نقول إن سلوك الإدارة الأمريكية فى ظل أوباما تجاه مصر وفق النموذج الذى نقترحه، وهو نموذج "الوقائع غير المألوفة او النادرة" من منظور الممكنات فى صناعة السياسات العامة، أى النموذج الذى يساوى بين الظن بشأن الحالات المفترض حدوثها، والحالات غير المفترض حدوثها فى تسلسل الأحداث فى السياق الاعم من التفاعل، نقول إنه سيكون هناك اضطراب وعدم اتساق فى التوقعات بالنسبة لصانع القرار الاستراتيجى المصرى، وهذا للأسباب التالية: أولاً، تتكون إدارة أوباما من ثلاثة مجموعات من المنفذين للسياسات الخارجية والاستراتيجية: المجموعة الأولى، مجموعة المحافظين المعتدلين، وهم من غير المحافظين الجدد، ولكن لهم علاقات من الاستماع والتشاور مع المحافظين الجدد، ومنهم وزير الدفاع روبرت جيتس، ومستشار الأمن القومى الجنرال جيمس جونز، والاثنان عملا فى إدارة جورج بوش الابن حيث عمل الأول وزيرًا للدفاع، والثانى الذى ظل يتمتع بثقة رمسفيلد وزير الدفاع الأسبق ووزيرة الخارجية المنصرفة كوندليزا رايس، حيث عمل مبعوثا خاص لبوش لشؤون آمن الشرق الأوسط، وكان قائدًا أعلى لحلف الناتو. المجموعة الثانية، مجموعة مناصرى الرئيس الأسبق كينتون، وعلى رأسهم، هيلارى كيلنتون وزيرة الخارجية، والتى طرحت خلال حملتها الانتخابية سياسات خارجية مختلفة عن أوباما، وجريج كريبج المستشار القانونى للبيت للأبيض، والمدعى العام إريك هولدر، ووزير التجارة بل رينشردسون. والمجموعة الثالثة، المخلصين لأوباما، وعلى رأسهم جوزيف بيضن نائب الرئيس الأمريكى الذى عمل لفترة طويلة كرئيس لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى، وله مواقف واضحة ضد سياسات جورج بوش، وكان من أنصار كلينتون عندما كان رئيسًا للجنة الشؤون التشريعية الدستورية بالكونجرس من قبل، سوزان رايس رئيس وفد أمريكا فى الأمم المتحدة، وعينت فى موقع وزير، وجانت نبولتانوا وزيرة الأمن العام، وهى الوزارة الجديدة التى خلقها

جورج بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت من المرشحين لأن تكون نائبًا للرئيس أوباما، قبل اختيار بيضن بدلاً منها، ورهام إمانيول رئيس موظفى البيت الأبيض، وهو حارب فى جيش الدفاع الإسرائيلى، ومن أنصار التفاوض بين الاسرائيليين والفلسطينيين من أتباع السلطة الوطنية، روبرت جيبس مدير الاتصالات فى البيت الأبيض. بالطبع هناك مدير المخابرات المركزية، ورئيس المخابرات القومية، ومدير مكتب المباحث الفيدرالية سيكونون من فريق المخلصين لأوباما، ثانيا، منذ اللحظة الأولى ظهرت علامات التوتر والشد بين أعضاء هذا الفريق الكبير؛ فظهر التنافس بين سوزان وراىس، والتى عملت كمستشارة للشؤون الخارجية فى حملة أوباما الانتخابية، وكانت تأمل فى أى من منصبى وزير الخارجية أو مستشار الأمن القومى، ولكن لم تحصل على أى منهما، هذا فضلاً أنها من كبار مؤيدى فرض عقوبات صارمة على السودان بخصوص مسألة دارفور، وهيلارى كلينتون حيث شكل كل منهما فريقًا لمراجعة السياسات الخارجية، وإعدادها لتتناسب مع الأولويات الجديدة لإدارة أوباما. كما ظهر بعض التوتر فى بيضن ورتشاردسون حول سياسات المناطق الحرة والتجارة العالمية، ثالثا، أكد أوباما أن أولويته الأولى ستكون الاقتصاد الأمريكى وإنقاذ الطبقة الوسطى الأمريكية هذا من ناحية، كما أنة أكد على معنيين هامين فى صناعة السياسات الخارجية والاستراتيجية، دون القول بسياسات محددة تفصيلية أولها أهمية التفاوض كإطار عام للحركة الأمريكية فى العالم، وثانيها، أهمية هيكلة الموادر الإقليمية والعالمية كآلية لممارسة الضغوط الإستراتيجية، فى قول أخر، إن منطق إعادة البناء الذى يتبناه أوباما، يتطلب إعادة هيكلة أنماط الاتصال والارتباط بالعالم، وعالم الأعمال العالمى مما سيخلق اضطرابًا عالميًّا من نوع جديد، رابعًا، من المرجح أن لا يكون الامتزاج بين هذة المجموعات الثلاث سهلا أو يسرا؛ الأمر الذى سوف يولد وقائع عدة من عدم اتساق، ومناخ من عدم التوقع داخل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

٣- تأتى مصادر عدم التوقع بالنسبة لإدارة أوباما الجديدة فى مواجهة مصر والشرق الأوسط عمومًا، ليس فقط من مع عدم الامتزاج السهل بين أعضاء فريق صناعة سياسات الأمن القومى والسياسية الخارجية، ولكن أيضًا من رغبة الديمقراطيين فى تبنى منهج جديد مختلف عن منهج الرئيس جورج دبليو بوش. أحد من مصادر المنهج الجديد يأتى من خبرات الرئيس الديمقراطى السابق كلينتون، وهو الذى انتهج منهجًا فى التفاوض وإدارة الصراع الدولى بالتأكيد مختلفًا عن الخاص بالرئيس بوش، ولكنه فى الوقت ذاته لا يمكن القول باعتبارة منهجا ناجعا، حيث كانت المحصلة الاخيرة له فشلاً أكثر من نجاح. ففى عهد كلينتون شاهدنا العديد من الأزمات، ساهم السلوك الأمريكى فى تصعيدها وتعقيدها، مثل الأزمة الكورية النووية، وتصاعد الإرهاب فى الشرق الأوسط، ومسألة العراق، والمسألة الهندية والباكستانية النووية، وفشل مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط فى تحقيق تفاهم فلسطينى إسرائيلى مستمر؛ فالثمان سنوات لبوش لم تخلق شيئًا إيجابيا جديدًا، بل ساهمت أكثر فى تعقيد تحقيق المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن المرجح أن يتم اتباع منهجيات جديدة فى التفاوض،

وتحاول إدارة الصراع الدولى أن تتجنب أخطاء الرئيس كلينتون، وتجعل نجاحاته رصيدًا لها.. أكبر نجاح لكلينتون كان فى قارتى أوربا وأفريقيا. فلا يجب أن ننسى أن كلينتون هو أول من صاغ استراتيجية الضربات الاستباقية، فهى ليست وليدة المحافظين الجدد، ولكنهم جاءوا واستخدموها فى إطار استراتيجية للهيمنة الدولية المتفردة، على عكس كلينتون الذى صاغها فى الأصل كأداة فى إطار استراتيجية لتوازن القوى العالمى المتطور، والذى يعنى أن أمريكا تستخدم القوّة، عندما تجد أن القوة ستسمح لها بالحسم الواضح عند التكافؤ الدبلوماسى بين الأطراف، الذى يخلق حالة من عدم الحسم والشلل الدوليين. فى هذا السياق دكت أمريكا كلينتون مواقع الصرب، وضربت بالصواريخ السودان، وأخذت فى الضرب المتوالى للعراق أثناء حكم الرئيس صدام. من الواضح أن المعضلة التى يواجهها الرئيس أوباما لازالت فى الشرق الأوسط، والغريب أن يكون المرشح من جديد ليتعامل معها دبلوماسيا دينس روس بعد اعترافه فى كتاباتة بأنه هناك تصرفات دبلوماسية كان يمكن تحدث بشكل أفضل؛ فالمصدران الكبيران لعدم التوقع هما الاعتماد المزدوج على منطق الرئيس كلينتون، وأن الكثير من قيادات كلينتون، حتى إن مدير وكالة المخابرات الأمريكية كان يعمل كبير موظفى البيت الأبيض فى عهده، وهو المدير الذى يعرف عنه الخبرة البيروقراطية أكثر من المخابراتية. المشكلة الحقيقية فى صناعة الأمن القومى والسياسية الخارجية الأمريكيين هو الضعف الحقيقى للقدرة على تجاوز نتائج سياسات بوش. يرجع هذا إلى أن هذه السياسات قامت بتشويه ضخم للهياكل الرسمية للتفاعلات فى الشرق الأوسط، هذا دون طرح شىء جدى بديل. فعندما يقول الرئيس المنتخب أوباما إن لديه الكثير لقوله بعد توليه الرئاسة فى شأن قضايا الشرق الاوسط، أقول إنه ربما سيجنح إلى التفاوض مع حماس دبلوماسيا، كما فوضت أمريكا منظمة التحرير من قبل، والتفاوض مع إيران بشكل يأخذ نموذج التفاوض الأمريكى الإيرانى بشأن استقلال والجلاء عن العراق كهادٍ ومرشد، كل هذا فى سياق الورطة الأمريكية فى غزة؛ حيث إنها من المرات النادرة التى تتبنى فيها أمريكا قرارًا فى الامم المتحدة، وبعد ذلك تمتنع عن التصويت عليه، قرار مجلس الأمن ١٨٦٦. بعبارة أخرى، فسوف يستمر التشويه ويتعمق للمنطقة.

فى إطار هذه المصادر الأربعة الكبرى- عدم سهولة التكامل بين فريق أوباما، والاعتماد على منطق الرئيس كلينتون، وعلى الكثير من قياداته، بالإضافة إلى ميراث الرئيس بوش- يصير السؤال إذا كان عدم التوقع لا يعنى عدم القدرة على الوصول إلى تصورات للتحولات ممكنة فى اتجاة مصر، فما هى إذًا هذه التحولات الممكنة؟

٤- نأتى الآن إلى بناء نظام من التصورات بشأن سلوك إدارة أوباما فى مواجهة مصر، والتى من المتوقع أن تتولى وينصب رسميا بعد ظهر اليوم العشرين من يناير ٢٠٠٩. هذا النظام من التصورات يأخذ من منهجية عدم التوقع، كما حددنا من قبل، أساسا للتحليل. والفرضية فى ضوء الحالة المصرية هى أن السلوك غير المتوقع لأسباب مرتبطة بطبيعة الحالة المصرية سيدعم ويعمق السلوك غير المتوقع لأسباب مرتبطة بالحالة الأمريكية، والتى قمنا ببيان

معالمها فى المقالات الثلاثه السابقة؛ الأمر الذى يؤدى إلى توصيف التفاعل المصرى الأمريكى بأنه يأخذ شكل مبارة يمكن تسميتها مبارة "الإشكالية الاستراتيجية"، وهى المبارة أو الشكل الذى يشير إلى حالة التعاضد والتلاحم والتزاوج بين مرجعيات ومصادر السلوك المتناقضة، التى بدورها تقوم بخلق آثار غير متوقعة، وللتذكرة، فإن الأثر غير المتوقع هو الأثر الذى لا يحسب ويقاس وفق احتمالاته، فهذا هو الأثر غير المؤكد، بل يحسب ويقاس وفق مقدرته على توليد تغيرات وتطورات غير محسوبة. فإذا كانت العلاقة بين الطرفين -لأسباب تاريخية ووضعية خاصة بكل طرف- تميل إلى توليد فى المحصلة النهائية، وفى الإجمال آثار غير متوقعة تعتبر العلاقة ذات طبيعة "إشكالية استراتيجية"؛ فالعلاقة ذات الطبيعة "الإشكالية الاستراتيجية" هى العلاقة التى ليست فقط يتنازع التطور والتغير داخلها عوامل متناقضة وضرورية فى الوقت نفسه، بل أيضًا العلاقة التى يتطلب تحويلها إلى علاقة منظمة تتصف بالاتساق التفاعلى، إما إلى صدمة كبيرة أو إلى رؤية استراتيجية مشتركة من الطرفين على بناء تصور أعلى وأسمى، يختزل الاضطراب البنائى، ويحوله إلى شكل من نقاط اتصال محددة وواضحة ومتواصلة والمتوالية. هناك أربع قضايا كبرى تشكل طبيعة العلاقة المصرية الامريكية كعلاقة أو مبارة ذات طبيعة "إشكالية استراتيجية"، أولها، طبيعة تطور النظام السياسى المصرى، ثانيها، طبيعة العلاقة مع إسرائيل، ثالثها، طبيعة الاقتراب من المصالح الأمريكية العليا، رابعها، طبيعة بناء القوة الدولية المصرية، وما يتطلبه من مناورة وتنافس وصراع وتوافق. القضية الأولى والمرتبطة بتطور النظام السياسى المصرى.. يمكن القول بأن طبيعة النظام السياسى المصرى وفق التغيرات الدستورية الأخيرة فتح بابا لصراع، ممتد بين المتناقضات السياسة والاجتماعية، وهو الصراع الذى حتى الآن لا يمكن القول بأنه وصل إلى نقطة اتزان ما يمكن الركون عندها واعتمادها كمدخل لمستقبل احتمالى، فلازلنا فى مصر فى مرحلة فرز الممكنات والتى على أساسها يتم بناء النماذج الاحتمالات. فى إطار الإشكالية الاستراتيجة للديمقراطية فى العلاقات المصرية الأمريكية يمكن فرز خمس قوى اجتماعية متناقضة، وذات ارتباط وثيق بإشكالية الديمقراطية، أولها، رجال الأعمال المصريون ومن يرتبط معهم من رجال الأعمال الامريكيين، ثانيها، قوى الأمن القومى الشامل ما يرتبط معهم من قوى أمريكية، تشاركهم فى التوجهات العدائية والتحالفات المصلحية، ثالثها، القوى الأيديولوجية من يسار، وإسلاميين بطوائفهم المختلفة وقوى ذات نزوع ليبرالى تدعمهم قوى مدنية عامة، ومن يدعمهم من المنظمات الأمريكية لما يرونه فيهم من قدرة على إحداث تحول فى طبيعة النظام السياسى، رابعها، قوى الحزب الوطنى، ومن يلف لفهم ومن يعتقد منهم فى القدرة الامريكية على حسم الصراع المجتمعى العام فى اتجاه ما يمثله من قيم سياسية واجتماعية، وخامسها، القوى الصامتة للرأى العام والقوى العشوائية، والتى ربما لا تهتم كثيرًا بالتحالف مع الأمريكان، ولكنهم دائمًا مقدرون فى التصور الأمريكى باعتبارها قوى قادرة على الحسم فى اتجاهات غير محسوبة. هذه القوى الخمسة تختلط جوانبها مع بعضها البعض، لا تتسم بتماسك مؤسسى،

obeikandi.com

عدا قوى الأمن القومى الشامل. ولكن التماسك المؤسسى فى الأغلب يكون قيدًا على الحركة السريعة فى الظروف الطارئة والمتغيرات السريعة. ونأتى إلى القضية الثانية طبيعة، وهى العلاقة مع إسرائيل.

٥- إنتهينا الى أن العلاقات المصرية الأمريكية فى نهاية ادارة جورج بوش الابن أخذت شكل المباراة التى تعبر عن "اشكالية استراتيجية"، وتم تعريف هذه المباراة بانها المباراة التى تتنازع التطور والتغيير فيها عوامل متناقضة وضرورية فى الوقت ذاته، ولكن أيضا هى المباراة التى تتطلب تحويل العلاقة فيها الى علاقة تتصف باتساق تفاعلى: إما إلى صدمة كبيرة أو رؤية استراتيجة مشتركة أعلى وأسمى بين الطرفين، تسمح باختزال جوانب التناقض الحاد والكامن فى العلاقة وتحويله الى نقاط اتصال محددة ومتواصلة واضحة ومتوالية، وبالتالى يمكن إدارتها بأسلوب منهجى دقيق. فى هذا السياق تم تحديد أربع قضايا رئيسية فى هذه المباراة، وتعاملنا مع القضية الأولى طبيعة العلاقات بشأن الديمقراطية فى مصر وتأثيرها على العلاقات الأمريكية من قبل، والآن نأتى إلى القضايا الثلاثة التالية: ثانيها، قضية طبيعة العلاقات المصرية مع إسرائيل، تعتبر العلاقات المصرية الأمريكية من المنظور الأمريكى ركنًا بنائيًا مهمًا ومحوريًا فى السلام فى الشرق الاوسط، بينما هى من المنظور المصرى ركن وظيفى ضرورى فى توليد السلام، والفرق شاسع بين الاعتبارين، فمفهوم الركن البنائى يقول بأن إسرائيل كما هى الآن ضرورية لبناء السلام، بينما يقول المفهوم الوظيفى بأنه إذا أرادت إسرائيل أن تندمج فى الشرق الأوسط لابد لها أن تغير الكثير من سلوكها الدولى والإقليمى، مما يسهل ويسمح بالدمج الفعال فى المنطقة. المفهومان يريدان دمج إسرائيل فى المنطقة: الأول، الأمريكى، يريدها من خلال قدرتها على الهيمنة الإقليمية، بينما الثانى، المصرى، من خلال تحويلها الى لاعب رئيسى من ضمن لاعبين رئيسين، أساسًا، فى نظر المفهوم الأول خطة للهيمنة الاستعمارية وواحدى بينما الثانى ديناميكى وقائم على تصميم بناء تفاعلى مشترك لنمط جديد من الهيمنة الإقليمية المشتركة. الأول ضد المعتدلين والمتشددين العرب معا، بينما الاخر يسمح للمعتدلين العرب بالتأثير الإيجابى على الأمن الإسرائيلى، ويخفض سقفه نحو بناء خلق مجال للسلام الإقليمى، فتنهض الدولة الفلسطينية القادرة على الحياة وغير الراديكالية فى توجهها. مصر والسعودية يقودان الموقف الثانى، بينما لازالت أمريكا لا ترى إلا الموقف الأول. وثالثها، الاقتراب من المصالح الأمريكية العليا، ونعنى إلى أى مدى تشبع العلاقة بين مصر وأمريكا بأشكالها المختلفة المصالح الأساسية للأمن القومى الأمريكى. وتعتبر هذه القضية ذات أوجه عدة. ترى مصر أن العلاقات مع أمريكا يجب أن تكون علاقات تبادلية، بمعنى أن العلاقة يجب أن تكون، مرة أخرى، وظيفية فى المقام الأول، فتكون غير متمددة داخل العلاقات المصرية الأمريكية، مما يغير بالتالى بنائيًا علاقات الدولة بالمجتمع فى مصر. ويرجع الموقف المصرى إلى مجموعتين من العوامل: أولاها: ميراث الثقافة السياسية، الذى يرى محدودية التشابه مع الثقافة السياسية الأمريكية، وأن العلاقة الصحيحة لا يجب أن تقوم على التشابه والانتماء، ولكن على مدى الاحتياج المتبادل، ثانيها، أن مصر

بسبب تنوع احتياجاتها الراجع إلى تعقد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية، دائمًا في احتياج إلى طبائع أخرى من العلاقات الدولية والسياسية، لا توفرها العلاقات الدولية والاستراتيجية مع أمريكا. وفى قول آخر، فإن الاحتياج لأمريكا من المنظور المصرى ضرورى ومهم، وأساسًا وظيفى، وليس دائمًا، فربما ينبع الاحتياج المؤسسى المصرى إلى دول أو قوى أخرى، لا تكون متوافقة بشكل كبير مع المصالح الأمريكية العليا. ولمعرفة أمريكا بهذه الطبيعة الاستراتيجية المصرية، أخذت حذرها، وقامت ببناء علاقات مصلحية جوهرية فى خدمة المصالح الأمريكية العاليا مع قوى وطوائف وفئات مصرية. مما أدى إلى انزعاج حقيقى على الجانب المؤسسى المصرى، مما أورث العلاقات المتبادلة شجونًا ومشاعر حادة ومتناقضة. أما القضية الرابعة. وهى المنهجية المصرية لبناء القوة الدولية المصرية.

٦- والقضية الرابعة التى تشكل العلاقات المصرية الأمريكية باعتبارها مباراة تعبر عن شكل جديد فى أشكال المباريات الاستراتيجية، ألا وهو شكل مباراة "الإشكالية الاستراتيجية"، هى المنهجية المصرية فى بناء القوة الدولية. وجوهر الخلاف المصرى مع إدارة جورج دبليو بوش، والتى يعبر بمعنى أكبر عن خط ثابت خلال عصر الرئيس مبارك، ألا وهو أن مصر تحرص دائمًا على ثلاث معان جوهرية عند التخطيط لبناء قوتها الدولية: أولها، أن تكون هذه القوة معتمدة على أساس إقليمى عربى متين، ثانيها، أن تكون هذه القوة معتمدة على أطر تنسيقية دولية، سواء فى مجالات التنمية الدولية بأشكالها المختلفة أو مجالات العلاقات الدبلوماسية الأمنية بآفاقها المختلفة، ثالثها، الحرص الكبير على الاستقلالية المؤسسية، مع تنمية القدرة على الدفاع والردع. هذه المعانى والتوجهات التخطيطية الثلاثة اصطدمت باربع توجهات أمريكية منذ الإعلان عن بزوغ النظام الدولى الجديد على يد الرئيس جورج بوش الأب فى ١٩٩١ عند الانتصار الأمريكى على العراق، وطردها من دولة الكويت مع الانتصار الأمريكى الاستراتيجى على الاتحاد السوفيتى وتفكيكه وتحويله من قوة عالمية إلى قوة من القوى العظمى بل وقوة عظمى ضعيفة ومتهالكة. هذا الانتصار المزدوج ساهم فى صياغة أربع معايير جديدة للقوة الأمريكية جاءت لتورث العلاقات المصرية الأمريكية مجالات متنامية من التوتر والتناقض، والتى حاولات الدولتان فى عصر مبارك إدارة العلاقات بشكل يخفف من الآثار الجانبية لهذا التوتر والتناقض البنائى: أولها، أن بناء القوة يقوم على أساس عالمى، وليس دوليًا فقط، ثانيها، يقوم هذا الأساس العالمى على أيديولوجية عالمية تدعم وتعمل على تنعيم القوة الأمريكية، فكانت فكرة حقوق الإنسان فى عهد كلينتون الموروثة من إدارة كارتر الديمقراطية، وكانت الديمقراطية وحقوق الأقليات السياسية ونشرها فى إدارة جورج دبليو بوش الابن، والان يتبنى أوباما فكرة توسيع مفهوم حقوق الإنسان ليحتوى على مضامين اجتماعية تقدمية وإنسانية بالمعنى الامريكى وليس الاشتراكى، ثالثها، تبنى منطق تحويلى لدول العالم، سواء كان فى إدارة كلينتون، وقام على التعايش السلمى والإدارة الجماعية التعددية بين الدول والمذاهب والطوائف فى ظل القوة الأمريكية، أو فى إدارة جورج بوش الابن، واعتمد

على الهيمنة العسكرية والدبلوماسية العالمية الصارمة فى بعض الأحيان كشأن بعض القضايا، ويبدو أن أوباما يتبنى توسيع مفهوم لكلينتون بإعادة صياغة العالم فى إطار مشابه للتعددية الأمريكية، وذلك بإضافة بعد الأخلاقى العالمى، وليس فقط الإنسانى، كأساس للهيمنة الأمريكية، رابعها، تبنى منطق ومنهجية عالمية ضد سيادة الدول، ليس فقط بغرض إجبار الدول على التعاون الدولى، ولكن والأهم بهدف بناء عالمى جديد ليس أساسه الدولة القومية، ولكن أساسه المجتمعات المحلية. التناقض بين التصورين المصرى والأمريكى فى بناء القوة الدولية يظهر فى ثلاثه مجالات، أولها، هل الدولة القومية هى أساس وحدة التخطيط الاستراتيجى أم لا؟ مصر ترى أنها الأساس وضرورية لتوفير أسس العمل المؤسسى الدولى المنصف، بينما أمريكا ترى أنها ليست بالضرورة هى الاساس، بل من المستحسن ألا تكون هى الأساس لأسباب أخلاقية وعملية يرونها، ثانيها، هل الصراع الدولى هو أساس التفاعل الدولى؟ مصر ترى أن المعايير الجيوبلوتكية والاستراتيجية يجب احترامها لأنها تقود إلى تعاون وتكامل وظيفى دولى على أسس سليمة، بينما أمريكا ترى أن مبدأ الصراع ليس ضروريً من الناحية المعرفية، وبالتالى إذا تم خوضه فيتم بقصد فتح الطريق للاندماج الدولى والعالمى، وثالثها، هل يمكن بناء سلام بين دول الشرق الأوسط؟ ترى مصر أنه نعم، ولكن فى إطار منطقية إقرار الحقوق القومية والتعاون الدولى، بينما أمريكا ترى أن المنطقة كما هى الآن غير مؤهلة للسلام، وتحتاج إلى إعادة هيكلة عميقة وممتدة داخليًا وإقليميًا ودوليًا وعالميًا. وهنا يتضح الخلاف المنهجى الحقيقى بين مصر وأمريكا بشأن بناء القوة الدولية.

٧- فى نهاية هذه السلسلة دعنى أحدد بعض النتائج الرئيسية التى توصل إليها التحليل: **أولا**، فى سياق نموذج التحليل، وهو نموذج "الوقائع غير المألوفة"، ويمكن القول بأننا نتوقع انقطاعًا وتغييرًا فى النمط العام للعلاقات الامريكية المصرية أكثر من استمرار. ويرجع ذلك، كما أوضحنا، إلى عدم التآلف وازدياد عوامل الاختلاف فى رؤية عقلانية السلوك، الذى نما وتحول خلال المدة الطويلة من العلاقة، بين الطرفين. فكلا الطرفين انجذب إلى الآخر تاريخيًا لخلق واقع جديد فى الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن العوامل الإقليمية المشتركة الجاذبة وهنت عبر الزمن، مما ادى إلى ازدياد الصراع بين العوامل المبعوثة وفق المصلحة الوطنية بين الطرفين.. بعبارة أخرى، فإن الطرفين بسبب عدم استمرار قوى الدفع الإقليمية الموحدة لهما وقعا فى براثن الاستقواء بقوى المصلحة والأمن الوطنى لمميزة لكل منهما، **ثانيًا**، فى سياق هذا النموذج يقدر السلوك فى إطار مفهوم الممكنات، وليس فى إطار مفهوم الاحتمالات، بمعنى أن العلاقات المصرية الأمريكية صار واضحًا عليها عدم القدرة على التطور التدريجى الإيجابى أو السلبى، ولكن القابلية إما الانكسار أو عودة الانبثاق والتجدد. وهذه الخاصية مرتبطة بعدم قدرة البلدين على خلق قاعدة استراتيجية موحدة للتفاهم، عبر القضايا الإقليمية والداخلية، ربما كانت هناك محاولة نحو ذلك فى محاولة إطلاق حوار استراتيجى رسمى بين الطرفين، وبالتالى الانتقال من مستوى التفاهمات الاستراتيجية

الجزئية إلى التعهد الشامل فى وثيقة رسمية بين الطرفين، كما هو الحال فى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، ونذكر أن الرئيس السادات كان يفضل وجود مثل هذه الوثيقة، كأساس للعمل الإقليمى المشترك مع الأمريكان، ولكن قيادات مؤسسية كبرى فى الدولة المصرية فضلت استمرار العلاقة على مستوى التفاهمات الجزئية والتنظيمية دون تطويرها إلى مستوى الوثيقة الشاملة، اعتقادًا منها بأن هذا يوفر قدرا أكبر من الحركة والمناورة لمصر فى مواجهة تحولات اطراف النظام الإقليمى العربى والشرق الأوسطى، الأمر الذى فضلته قوى نافذة فى صنع التوجهات الأمريكية فى الشرق الأوسط، **ثالثا**، صياغة العلاقات بهذا الشكل أعطاها قدرًا من المرونة الوظيفية، ولكن ختم عليها كمصدر مستمر للأزمات. هاتان الخاصيان يلخصان القيود الموروثة فى العلاقة وممكنات التحول المفاجئ أو غير المتوقع؛ الأمر الذى استدعى دائما وجود آليات رسمية مؤقتة، وفى بعض الاوقات غير معلنة، لتنشيط العلاقة مثل السفر المصرى المتكرر لطرق أبواب الأمريكان، واستخدام القناة الإسرائيلية لإفراز تطمينات مصرية أمريكية على المدى القصير، والمحاولات الأمريكية الرسمية المتكررة فى خلق مناخ مدنى متعاطف معها داخل مصر، والتوجه نحو الشخصنة بمعنى ربط صحة العلاقة بعدد زيارات رئيس الجمهورية لأمريكا أو الاختبار المتكرر للنوايا الأمريكية بشأن مسألة الخلافة السياسية، والتأكيد المستمر عن وجود تنسيق أمريكى مصرى ما حول قضية ما كمؤشر لصحة العلاقة الكلية كمسألة المناورات أو إعادة توزيع نسب المعونة القادمة من وزارة الخارجية الأمريكية، أو نسب الاختراق التجارى المصرى للسوق الأمريكى **رابعًا**، أما بشأن التساؤل حول سيناريوهات المستقبل القريب للعلاقة، يمكن القول بأن هناك أربع ممكنات لتحول العلاقة:

١- التحول الى التريد،

٢- التحول الى المؤسسية الشاملة،

٣- التحول الى تقليص العلاقة،

٤- زيادة الاضطراب.

التحول الاول تأتى إمكانيته من الرغبة الاستراتيجية فى الحفاظ على العلاقة، ولكن مع عدم القدرة فى تحمل تكاليفها لكلا الطرفين، والتحول الثانى يأتى من الاعتقاد بأن عدم تطوير العلاقة مؤسسيًا سيصيب كلا الطرفين بأضرار عميقة إقليميًا وربما دوليًا، والتحول الثالث يحتوى على تقليص المظاهر غير المهمة والاستراتيجية فى العلاقة وقصرها فقط على مظهر أو مظهرين مع تعميقهما مؤسسيًا، أم التحول الرابع فيأتى نتيجة أن القوى الموسسية والاجتماعية المرتبطة بمجال العلاقة فى البلدين تصير غير قادرة على الاجتماع حول قرار استراتيجى بشأن العلاقة، فنشاهد مظاهر من تفتت العلاقة، واضطراب متزايد وعدم استقرارها حول نمط أو موازين محددة.